

رسالة الرد المبين
على المجيزين قراءة القرآن
ويس على المحتضر والقبور
وأهداء ثوابها للأموات

الدكتور
فتحي بن عيد صالح الزغم



رسالة الرد المبين

على

المجيزين قراءة القرآن ويس على المحتضر

والقبور وإهداء ثوابها للأموات

كتبها

أبو أنس فتحي بن عيد صالح الزغم



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مقدمة

الحمد لله رب العالمين وبه نستعين ونصلي ونسلم على سيدنا محمد خير الخلق
أجمعين..،

وبعد

فهذه رسالة في الرد على من أجاز قراءة يسن والقرآن على المحتضر والقبور أو هبة
ثواب القراءة إليه اعتقاداً نفعه بها، تحت عنوان الرد المبين على المجيزين قراءة القرآن ويس
على المحتضر والقبور وإهداء ثوابها للأموات.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل



المسألة الأولى: حكم قراءة القرآن على القبور

اختلف العلماء في المسألة على قولين، وهما:

القول الأول: للمالكية، وقول أبي حنيفة، ورواية عن أحمد، وهشيم بن بشير وغيرهم، ولا يحفظ عن الشافعي نفسه في هذه المسألة كلام، وذلك لأن ذلك كان عنده بدعة^(١)، والقول لا تشرع القراءة على القبر.

نصوص القول الأول:

١- مذهب مالك كراهة القراءة على القبر ونقلها سيدي ابن أبي حمزة قائلاً؛ لأننا مكلفون بالتفكير فيما قيل لهم وماذا لقوا ونحن مكلفون بالتدبر في القرآن فالأمر إلى إسقاط أحد العملين. فهذا صريح في الكراهة مطلقاً^(٢).

٢- قراءة القرآن في القبور عند أبي حنيفة رحمته الله تكره^(٣).

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت ٧٢٨هـ) (٢/٢٦٤) المحقق: ناصر عبد الكريم العقل، الناشر: دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة: السابعة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

(٢) منح الجليل شرح مختصر خليل: محمد بن أحمد بن محمد عليش، أبو عبد الله المالكي (ت ١٢٩٩هـ) (١/٥٠٩) الناشر: دار الفكر - بيروت، تاريخ النشر: ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، شرح الخرشي على مختصر خليل: أبو عبد الله محمد الخرشي (٢/١٣٧) الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر، الطبعة: الثانية، ١٣١٧هـ، وصورتها: دار الفكر للطباعة - بيروت.

(٣) المحيط البرهاني في الفقه النعماني فقه الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه: أبو المعالي برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري الحنفي (ت ٦١٦هـ) (٥/٣١١) المحقق: عبد الكريم سامي الجندي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.





٣- وكان أحمد ينكر القراءة على القبر؛ لأنه عكوف، يضاهي العكوف في المساجد بالقرب،

وعنه: يكره، وفاقاً لأبي حنيفة ومالك وعامة السلف.... وعنه: بدعة^(١).

٤- ولم يقل أحد من العلماء المعترين أن القراءة عند القبور أفضل، ولا رخص في اتخاذها عند أحد منهم، كاعتياد القراءة عنده في وقت معلوم، أو الذكر، أو الصيام قال: واتخاذ المصاحف عنده ولو للقراءة فيها بدعة، ولو نفع الميت لفعله السلف، ولا أجر للميت بالقراءة عنده، كمستمع، ومن قال: إنه ينتفع بسماعها دون ما إذا بعد القارئ. فقله باطل، مخالف للإجماع^(٢).

واستدل أصحاب هذا القول بما يلي:

١- عن عائشة رضي الله عنها قالت: "ألا أحدثكم عني وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قلنا: بلى.. الحديث، وفيه: قالت: قلت: كيف أقول لهم يا رسول الله؟ قال: قولي: السَّلَامُ على أهلِ الدِّيارِ من المؤمنينَ والمسلمينَ، وَيَرْحَمُ اللهُ الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنَّا وَالْمُسْتَأْخِرِينَ، وَإِنَّا إِن شَاءَ اللهُ بِكُمْ لَلْآحِقُونَ" ^(٣).

وَجَهُ الدَّلَالَةِ:

أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأم المؤمنين قولي..... فلو كان القرآن جائزاً لأخبر النبي به.

(١) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف: علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرادوي الدمشقي الصالح الحنبلي (ت ٨٨٥هـ) (٥٥٧/٢) الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الثانية - حاشية الروض المربع: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدي (ت ١٣٩٢هـ) (١٣٨/٣) الطبعة: الأولى - ١٣٩٧ هـ.

(٢) حاشية الروض (١٣٨/٣).

(٣) صحيح مسلم (٩٧٤).



٢- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "لا تجعلوا بيوتكم مقابر؛ إنَّ الشيطانَ ينفِرُ من البيتِ الذي تُقرأ فيه سورةُ البقرة" ^(١).

وجه الدلالة:

أن توجيه النبي ﷺ بعدم ترك البيوت كالمقابر لا يقرأ فيها القرآن، فدل على أنَّ المقابر ليست موضعَ قراءةٍ.

٣- أن القراءة على القبور فلم تكن معروفة عند السلف ^(٢).

القول الثاني: عدم كراهة ذلك وهو قول محمد صاحب أبي حنيفة، ورواية عند أحمد.

نصوص القول الثاني:

١- وعند محمد لا تكره، قال الصدر الشهيد رحمه الله: ومشايخنا أخذوا بقول محمد، وحكي عن الشيخ الإمام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل البخاري رحمه الله: أن القراءة على المقابر إذا أخفى، ولم يجهر لا تكره، ولا بأس به ^(٣).

٢- ولا تكره القراءة على القبر في أصح الروايتين، وهذا المذهب ^(٤).

(١) صحيح مسلم (٧٨٠).

(٢) مجموع الفتاوى: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحاراني (ت ٧٢٨هـ) (٣١٧/٢٤) المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، اقتضاء الصراط المستقيم (٢٦٤/٢).

(٣) المحيط البرهاني (٣١١/٥).

(٤) الإنصاف (٥٥٧/٢).



قال شيخ الإسلام: ورخص أحمد في الرواية المتأخرة لما بلغه أن عبد الله بن عمر أوصى أن يقرأ عند دفنه بفواتح البقرة وخواتمها^(١).

واستدلوا لذلك بما يلي:

١ - عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِحَائِطٍ مِنْ حَيْطَانِ الْمَدِينَةِ، أَوْ مَكَّةَ، فَسَمِعَ صَوْتِ إِنْسَانَيْنِ يُعَذِّبَانِ فِي قُبُورِهِمَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يُعَذِّبَانِ، وَمَا يُعَذِّبَانِ فِي كَبِيرٍ» ثُمَّ قَالَ: «بَلَى، كَانَ أَحَدُهُمَا لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ، وَكَانَ الْآخَرُ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ». ثُمَّ دَعَا بِجَرِيدَةٍ، فَكَسَرَهَا كِسْرَتَيْنِ، فَوَضَعَ عَلَى كُلِّ قَبْرٍ مِنْهُمَا كِسْرَةً، فَقِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لِمَ فَعَلْتَ هَذَا؟ قَالَ: «لَعَلَّهُ أَنْ يُخَفَّفَ عَنْهُمَا مَا لَمْ تَيِّسَا» أَوْ: «إِلَى أَنْ يَيِّسَا»^(٢).

وجه الاستدلال:

أن الله إذا خفف عنهم بالأشجار، فكيف بقراءة الرجل المؤمن القرآن^(٣).

٢ - عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: "من مر على المقابر وقرأ قل هو الله أحد إحدى عشرة مرة ثم وهب أجره للأموات أعطي من الأجر بعدد الأموات"^(٤).

(١) مجموع الفتاوى (٣١٧/٢٤).

(٢) صحيح البخاري (٢١٦)، مسلم (٢٩٢).

(٣) التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت ٦٧١هـ) (ص: ٢٧٦) تحقيق ودراسة: الدكتور: الصادق بن محمد بن إبراهيم، الناشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ.

(٤) من فضائل سورة الإخلاص وما لقارئها: أبو محمد الحسن بن محمد بن الحسن بن علي البغدادي الخلال (ت ٤٣٩هـ) (٥٤) المحقق: محمد بن رزق بن طرهوني، الناشر: مكتبة لينة - القاهرة - دمنهور، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ.



٣- عن علي بن أبي طالب قال: "ما من مؤمن ولا مؤمنة يقرأ آية الكرسي ويجعل ثوابها لأهل القبور لا يبقى على وجه الأرض قبر إلا أدخل الله فيه نورا ووسع قبره من المشرق إلى المغرب وأعطاه الله بكل ملك في السموات عشر حسنات وكتب الله للقاري ثواب سبعين شهيدا"^(١).

٤- عن معقل بن يسار، أن رسول الله ﷺ قال: «اقرأوا علي موتاكم سورة يس»^(٢).

المناقشة والترجيح:

مما سبق بيانه يترجح عدم جواز قراءة القرآن على القبور؛ لأسباب وهي:

١- قوة ما استدل به أصحاب القول وهو المنع من القراءة؛ لأن النبي ﷺ لم يأمر بقراءة القرآن على أهل القبور ساعة الدفن ولا بعدها، ولو كان جائزا لأخبر به، وكذلك ليست ثمة مانع يمنع النبي من ذلك وهو الذي أمره ربه بالبلاغ، وما اقتصر عليه النبي ﷺ

(١) الفردوس بمأثور الخطاب: شبرويه بن شهردار بن شبرويه بن فناحسرو، أبو شجاع الديلمي الهمداني (ت ٥٠٩ هـ) (٤/٢٨) (٦٠٨٣) المحقق: السعيد بن بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعية: نور الدين، علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن ابن عراق الكتاني (ت ٩٦٣ هـ) (١/٣٠١) (٦٤) المحقق: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله محمد الصديق الغماري، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ.

(٢) مسند أبي داود الطيالسي (٩٧٣)، صحيح ابن حبان (٣٠٠٢) بزيادة (سورة يسن)، سنن أبي داود (٣١٢١) بلفظ «اقرأوا يس على موتاكم»، مسند أحمد (٢٠٣٠١) بلفظ «اقرأوها على موتاكم»، معجم الطبراني (٥١١) بلفظ «يس قلب القرآن، لا يقرأها رجل يريد الله والدار والآخرة إلا غفر الله له، وقرأوها على موتاكم»، السنن الكبرى للنسائي (١٠٨٤٦).



هو الشريعة؛ لأن العلم في المنطوق وليس في المسكوت عنه، فما تركه النبي وجب تركه اتباعاً.

٢- ضعف ما استدل به المحيز دلالة، وضعفا في السند والمتن، وبيان ذلك ما يلي:

أ- الحديث الأول يرد عليه بأن العلماء قالوا: هو محمولٌ على أنه سأل الشفاعةَ لهما، فأجبت شفاعتهُ بأن يُخَفَّفَ عنهما إلى أن يبيسا، ويحتملُ أنه ﷺ يدعو لهما تلك المدة^(١).

قلت: وعلى الوجهين يكون الأمر غير مختلف فيه؛ لكون أحدهما شفاعاة خاصة بالنبي وهذه ثابتة في حقه، والآخر دعاء وهذا لا خلاف فيه ينفع إن شاء الله، فلا وجه للقياس حينئذ.

ويؤكد ذلك ما عند مسلم: «إني مررت بقبرين يعذبان، فأحببت، بشفاعتي، أن يرفه عنهما، ما دام الغصنان رطبين»^(٢).

وهذا صريحٌ في أن رفع العذاب إنما هو بسبب شفاعته ﷺ ودعائه لا بسبب الرطوبة في الجريدة.

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ) (٢٠٢/٣) الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢ اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح: شمس الدين البرزماوي، أبو عبد الله محمد بن عبد الدائم بن موسى النعيمي العسقلاني المصري الشافعي (ت ٨٣١هـ) (٢٩٦/٢) تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

(٢) صحيح مسلم (٣٠١٢).



فإن قيل: ما رواه مسلم عن جابر كان ذلك في السفر؟ قلت: ليس في هذا الحديث ما ينافي ذلك، فقد جاء في إكمال المعلم: فإن كانت القصة واحدة فقد بين أنه ﷺ دعا لهما وشفع، وإن كانت قصة أخرى فيكون المعنى فيهما واحداً^(١).

قال الخطابي: وليس لما تعاطوه من ذلك وجهٌ . أي قراءة القرآن قياساً على الجريدة^(٢).

ب- أما الحديث الثاني قد ذكره صاحب كتاب " من فضائل سورة الإخلاص " بسنده فقال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ شَادَانَ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرِ الطَّائِي، حَدَّثَنِي أَبِي، ثنا عَلِيُّ بْنُ مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ، مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ، جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، والحديث ضعيف^(٣).

قال السخاوي: ذكر القرطبي في تذكرته الحديث الأول وعزاه لتخريج السلفي، وأسنده صاحب مسند الفردوس أيضاً كلاهما من طريق عبد الله بن أحمد بن عامر الطائي عن أبيه عن علي بن موسى الرضا عن أبيه عن أخيه عن جعفر عن علي بن

(١) شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ لِلْقَاضِي عِيَّاضِ الْمَسْمُوعِيِّ إِكْمَالُ الْمُعَلِّمِ بِفَوَائِدِ مُسْلِمٍ: عِيَّاضُ بْنُ مُوسَى بْنِ عِيَّاضِ بْنِ عَمْرُونَ الْيَحْصِي السَّبْتِيُّ، أَبُو الْفَضْلِ (ت ٥٤٤ هـ) (٢/١٢٠) المحقق: الدكتور نَجِّي إِسْمَاعِيل، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م. (٢) السابق.

(٣) تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي: أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (ت ١٣٥٣ هـ) (٣/٢٧٥) الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.



الحسن عن أبيه عن علي فذكره، لكن عبد الله وأبوه كذابان. ولو أن لهذا الحديث أصلاً لكان حجة في موضع النزاع وارتفع الخلاف^(١).

ت- أما الحديث الثالث: فقد علمت مما تقدم في هامشه أن من الموضوعات.

ث- أما الحديث الرابع: الحديث أعله ابن القطان بالاضطراب، لأن أبا عثمان يرويه عن أبيه مرة وأخرى يرويه عن معقل بن يسار مباشرة دون ذكر أبيه. ومن وجوه الاضطراب في هذا الحديث أيضاً أن الطيالسي والطبراني رووه من طريق سليمان التيمي عن رجل عن أبيه عن معقل بن يسار مرفوعاً. وكذلك يعل بالوقف، وبجهالة حال أبي عثمان وأبيه.

قال الدراقطني: أنه قال هذا حديث ضعيف الإسناد مجهول المتن ولا يصح في الباب حديث^(٢).

قال النووي: إسناد ضعيف^(٣).

(١) الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية: شمس محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢ هـ) (١/١٧٠) المحقق: د. محمد إسحاق محمد إبراهيم، الناشر: دار الراجعية للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، النشر: ١٤١٨ هـ.

(٢) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) (٢/٢٤٥) الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ. ١٩٨٩ م.

(٣) التبيان في آداب حملة القرآن: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ) (ص: ١٨٤) حققه وعلق عليه: محمد الحجار، الطبعة: الثالثة مزيدة ومنقحة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م، الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت.



رسالة الرد المبين

١٢

وعلى ما تقدم فالقول الأول المانع من القراءة على المقابر هو الراجح؛ اتباعا للدليل
ولهدي النبي إذ الأحكام مرهونة بدليلها فلا يكون الحلال حلالا، والحرام حراما إلا
بدليل، والمجيز لم يأت بدليل على الجواز، وعليه يكون الأصل المنع والتحریم.



المسألة الثانية: حكم هبة ثواب القرآن للميت

اختلف العلماء في المسألة على قولين:

القول الأول: جواز قراءة القرآن للميت وإهداء ثوابها له وهو للأحناف والحنابلة ومتأخرو المالكية وبعض متأخرو الشافعية.

نصوص القول الأول:

قال الأحناف: الْأَصْلُ فِيهِ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ ثَوَابَ عَمَلِهِ لِعِيَرِهِ صَلَاةً أَوْ صَوْمًا أَوْ صَدَقَةً أَوْ قِرَاءَةَ قُرْآنٍ أَوْ ذِكْرًا أَوْ طَوَافًا أَوْ حَجًّا أَوْ عُمْرَةً أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ عِنْدَ أَصْحَابِنَا^(١).

قال الحنابلة: وَأَيُّ قُرْبَةٍ مِنْ دَعَاءٍ، وَاسْتِغْفَارٍ، وَصَلَاةٍ، وَصَوْمٍ، وَحَجٍّ، وَقِرَاءَةٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَعَلَّهَا مُسْلِمٌ وَجَعَلَ ثَوَابَهَا لِمَيِّتٍ مُسْلِمٍ أَوْ حَيٍّ؛ نَفَعَهُ ذَلِكَ^(٢).

قال متأخرو المالكية: وَإِنْ قرأ الرجل وأهدى ثواب قراءته للميت جاز ذلك وحصل للميت أجره، ووصل إليه نفعه إن شاء الله تعالى^(١).

(١) البحر الرائق شرح كنز الدقائق: زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (ت ٩٧٠هـ) (٦٣/٣) وفي آخره: تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري (ت بعد ١١٣٨ هـ) وبالْحَاشِيَةِ: منحة الخالق لابن عابدين، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي: عثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزيلعي الحنفي (ت ٧٤٣ هـ) (٨٤/٢) الحاشية: شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل بن يونس الشلبي (ت ١٠٢١ هـ) الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣١٣ هـ

(٢) الروض المربع بشرح زاد المستقنع مختصر المنع: منصور بن يونس البهوتي (ت: ١٠٥١ هـ) (٥٠١/١) المحقق: أ. د خالد بن علي المشيقح، د. عبد العزيز بن عدنان العيدان، د. أنس بن عادل اليتامي، الناشر: دار ركانت للنشر والتوزيع - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٨ هـ.



قال متأخرو الشافعية: ثَوَابُ الْقِرَاءَةِ لِلْقَارِي، وَيَحْصُلُ مِثْلُهُ أَيْضًا لِلْمَيِّتِ، لَكِنْ إِنْ كَانَتْ بِحَضْرَتِهِ أَوْ بِنَيْتِهِ أَوْ يَجْعَلُ مِثْلَ ثَوَابِهَا لَهُ بَعْدَ فَرَاغِهَا عَلَى الْمُعْتَمِدِ فِي ذَلِكَ^(٢).

واستدلوا لما قالوه بالكتاب والسنة، وبيان ذلك ما يلي:

١- الْكِتَابُ:

أ- فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقُلْ رَبِّ أَرْحَمُهُمَا كَمَا رَبَّيْنِي صَغِيرًا﴾ [سورة

الإسراء: ٢٤].

ب - بِقَوْلِهِ ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [سورة غافر: ٧].

=

(١) إرشاد السالك إلى أفعال المناسك: برهان الدين إبراهيم بن فرحون المدني المالكي (ت ٧٩٩ هـ / ١٣٩٧ م) (٢/٦٨٦) دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن الهادي أبو الأحناف، أصل التحقيق: أطروحة دكتوراة في الفقه المقارن في المعهد العالي للقضاء بالرياض - جامعة الإمام محمد بن سعود، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م، شرح الزرقاني على مختصر خليل ومعه: الفتح الرباني فيما ذهل عنه الزرقاني: عبد الباقي بن يوسف بن أحمد الزرقاني المصري (ت ١٠٩٩ هـ) (٢/١٨٨) ضبطه وصححه وخرج آياته: عبد السلام محمد أمين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.

(٢) حاشيتا قليوبي وعميرة: أحمد سلامة القليوبي وأحمد البرلسي عميرة (٣/١٧٦) الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م، فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب المعروف بحاشية الجمل: سليمان بن عمر بن منصور العجيلي الأزهرري، المعروف بالجمل (ت ١٢٠٤ هـ) (٤/٦٧) الناشر: دار الفكر.



٢- السنة:

أ- مَا فِي الصَّحِيحَيْنِ «حِينَ ضَحَى بِالْكَبْشَيْنِ فَجَعَلَ أَحَدُهُمَا عَنْ أُمَّتِهِ»^(١).

ب- عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَقْرَأُوا عَلَيَّ مَوْتَاكُمْ سُورَةَ يَس»^(٢).

ت - «أَنْ رَجُلًا سَأَلَهُ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَام- فَقَالَ: كَانَ لِي أَبَوَانِ أَكْبَرُهُمَا حَالِ حَيَاتِهِمَا فَكَيْفَ لِي بِرَهُمَا بَعْدَ مَوْتِهِمَا؟ فَقَالَ ﷺ: إِنْ مِنْ الْبِرِّ بَعْدَ الْمَوْتِ أَنْ تَصَلِّيَ لَهُمَا مَعَ صَلَاتِكَ وَأَنْ تَصُومَ لَهُمَا مَعَ صَوْمِكَ»^(٣).

ث- عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَرَّ عَلَى الْمَقَابِرِ وَقَرَأَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ إِحْدَى عَشْرَةَ مَرَّةً، نُمَّ وَهَبَ أَجْرَهُ لِلْأَمْوَاتِ أُعْطِيَ مِنَ الْأَجْرِ بِعَدَدِ الْأَمْوَاتِ»^(٤).

ج- عَنْ أَنَسٍ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ نَتَصَدَّقُ عَنْ مَوْتَانَا وَنَحْجُ عَنْهُمْ وَنَدْعُو لَهُمْ، فَهَلْ يَصِلُ ذَلِكَ لَهُمْ؟ قَالَ نَعَمْ، إِنَّهُ لِيَصِلُ إِلَيْهِمْ، وَإِنَّهُمْ لَيَفْرَحُونَ بِهِ كَمَا يَفْرَحُ أَحَدُكُمْ بِالطَّبَقِ إِذَا أَهْدِيَ إِلَيْهِ»^(٥).

ح- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَنْ دَخَلَ الْمَقَابِرَ فَقَرَأَ سُورَةَ يَس خَفَّفَ عَنْهُمْ يَوْمَئِذٍ، وَكَانَ لَهُ بَعْدُ مِنْ فِيهَا حَسَنَاتٍ"^(١).

(١) أصل الرواية «باسم الله، اللهم تقبل من محمد، وآل محمد، ومن أمة محمد، ثم ضحى به» عند مسلم (١٩٦٧).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) لم أجده في سنن الدراقطني ولا في غيره من كتب الحديث بهذا اللفظ.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) لم أجده في كتب الحديث.



القول الثاني: ذهب المتقدمون من المالكية إلى كراهة قراءة القرآن للميت وعدم وصول ثوابها إليه، وهو المشهور من مذهب الشافعي أنه لا يصل ثواب القراءة إلى الميت واختيار ابن تيمية.

(١) لم أجد في كتب الحديث. وسنده "أخبرني الحسين بن محمد الثقفي (ابن فنحويه، ثقة صدوق كثير الرواية للمناكير)، أخبرنا الفضل بن الفضل الكندي (ابن العباس الكندي، صدوق)، أخبرنا حمزة بن الحسين بن عمر البغدادي (أبو عيسى السمسار، ثقة) أخبرنا محمد بن أحمد الرياحي (محمد بن أحمد بن يزيد، ابن أبي العوام الرياحي، سمع يزيد بن هارون، وعبد الوهاب بن عطاء وجماعة، وعنه ابن عقدة وإسماعيل الصفار، وآخرون، قال الدارقطني: صدوق. مات سنة (٢٧٦ هـ). انظر: "سير أعلام النبلاء" للذهبي (١٣ / ٧)، أخبرنا أبي (أحمد بن يزيد بن دينار؛ أبو العوام الرياحي، مدني، روى عن محمد بن إبراهيم الحارثي، ومالك بن أنس وغيرهم، وعنه ابن محمد، قال الخطيب: وكان ثقة، وقال البيهقي: أحمد وشيخه مجهولان. "تاريخ بغداد" للخطيب ٥ / ٢٢٧، "اللسان" لابن حجر ١ / ٣٢٥)، أخبرنا أيوب بن مدرك (أيوب بن مدرك الحنفي، قال ابن معين: ليس بشيء، وقال مرة، كذاب، وقال ابن حبان: روى عن مكحول نسخة موضوعة، ولم يره، حدث عنه علي بن حجر وأبو إبراهيم الترمذي وقال أبو حاتم والنسائي: متروك. "المجروحين" لابن حبان ١ / ١٨٦، "اللسان" لابن حجر ١ / ٤٨٨)، عن أبي عبيدة (جماعة بن الزبير، ضعيف)، عن الحسن. والحديث موضوع فيه: أحمد بن يزيد، مجهول، وأيوب بن مدرك متروك، وجماعة بن الزبير ضعيف (ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن: أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي (ت ٤٢٧ هـ) (٢٤٣/٢٢) أشرف على إخراجه: د. صلاح باعثمان، د. حسن الغزالي، أ. د. زيد مهارش، أ. د. أمين باشه تحقيق: عدد من الباحثين، أصل التحقيق: رسائل جامعية (غالبها ماجستير) لعدد من الباحثين، الناشر: دار التفسير، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م.



نصوص القول الثاني:

قال المالكية: كره قراءة عند موته إن فعلت استئنانا كتجمير الدار أي تبخيرها إلا أن يقصد زوال رائحة كريهة وكره قراءة بعده أي بعد موته وعلى قبره لأنه ليس من عمل السلف^(١).

قال الشافعية: قال النووي: المشهور من مذهب الشافعي أنه لا يصل ثوابها إلى الميت^(٢).

قال ابن قدامة: وقال الشافعي: ما عدا الواجب والصدقة والدعاء والاستغفار، لا يفعل عن الميت، ولا يصل ثوابه إليه^(٣).

وقال شيخ الإسلام: لم يكن من عادة السلف إهداء ذلك إلى موتى المسلمين، بل كانوا يدعون لهم، فلا ينبغي الخروج عنهم^(٤).

واستدلوا لذلك بما يلي:

١ - لقول الله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [سورة النجم: ٣٩].

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (ت ١٢٣٠هـ) (٤٢٣/١) الناشر: دار الفكر.

(٢) إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين (هو حاشية على فتح المعين بشرح قرّة العين بمهمات الدين): أبو بكر (المشهور بالبكري) عثمان بن محمد شطا الدمياطي الشافعي (ت ١٣١٠هـ) (٢٥٨/٣) الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

(٣) المغني (٥٢١/٣).

(٤) كتاب الفروع ومعه تصحيح الفروع لعلاء الدين علي بن سليمان المرادوي: محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالحي الحنبلي (ت ٧٦٣هـ) (٤٢٨/٣) المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ

- ٢٠٠٣ م.



- ٢- عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ، قال: " إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة: إلا من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له " (١).
- ٣- ولأن نفعه لا يتعدى فاعله، فلا يتعداه ثوابه (٢).
- ٤- لأنه ليس من عمل السلف (٣).

المناقشة والترحيح:

مناقشة أدلة القول الأول:

بالنظر في أدلة القول الأول، يتبين أن أدلتهم لا تخلو من رد ونقاش قوي، فأقول وبالله التوفيق:

١- الآيتان لمن منع القراءة وليست لمن جوز، فالآيتان فيهما الأمر الصريح بوجود الدعاء للوالدين حال الكبر وحال الضعف، فمن باب أولى أن يكون ذلك بعد الموت، والأخرى فيها بيان الاستغفار للمؤمنين، فلم يعدل الله . عز وجل . إلى غير الدعاء والاستغفار.

٢- الحديث الأول يرد عليه بأن تَضْحِيَهُ رسول الله ﷺ عن أُمَّتِهِ وَإِشْرَاكُهُمْ فِي أَضْحِيَّتِهِ مَخْصُوصٌ بِهِ ﷺ، وعليه لا يجوز لغيره فعله في بابه، وعليه فمن باب أولى ألا يتعدى لغيره (٤).

- (١) صحيح مسلم (١٦٣١).
- (٢) السابق.
- (٣) الشرح الكبير (١/٤٢٣).
- (٤) تحفة الأحوذى (٥/٧٧).



٣- الحديث الثاني سبق مناقشته ويضاف إليه بيان كلمة "موتاكم" في شرح الحديث عند العلماء بما يلي:

* في شعب الإيمان للبيهقي عن الحلبي أنه قال: "على موتاكم" يَعْنِي عَلَى الْمُحْتَضِرِينَ^(١).

* قال ابن حبان: فصل في المحتضر، قراءة سورة "يس" على من حضرته المنية^(٢).

* بوب ابن ماجه فقال: مَا جَاءَ فِيهَا يُقَالُ عِنْدَ الْمَرِيضِ إِذَا حُضِرَ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ^(٣).

* قال السيوطي: اقرؤها عند موتكم أي الذي حضره الموت، قَالَ الطَّبَّيِّ والسر فِي ذَلِكَ وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ ان السُّورَةَ الْكَرِيمَةَ مشحونة بتقرير أمهات علم الأصول وَجَمِيعِ الْمَسَائِلِ الْمُعْتَبَرَةِ مِنَ التُّبُوَّةِ وَكَيْفِيَّةِ الدَّعْوَةِ وَأحوال الأمم واثبات ان افعال العباد مستندة الى الله تَعَالَى واثبات التَّوْحِيدِ وَنفي الضُّدِّ وامارات السَّاعَةِ وَبَيَانِ الإِعَادَةِ والحشر وَغَير ذَلِكَ^(٤).

(١) شعب الإيمان: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٣٨٤ - ٤٥٨ هـ) (٩٢/٤) حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: د عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخرجه أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية بيومباي - الهند، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية بيومباي بالهند، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

(٢) صحيح ابن حبان (٢٦٩/٧).

(٣) سنن ابن ماجه (٤٦٥/١).

(٤) شرح سنن ابن ماجه: مجموع من شروح "مصباح الزجاجه" للسيوطي (ت ٩١١ هـ) «إنجاح الحاجة» لمحمد عبد الغني المحددي الحنفي (ت ١٢٩٦ هـ) «ما يليق من حل اللغات وشرح المشكلات» لفخر الحسن بن عبد الرحمن الحنفي الكنكوهي (١٣١٥ هـ) (ص: ١٠٤) الناشر: قديمي كتب خانة - كراتشي.



* جاء عن العجلوني في كشف الخفاء ومزيل الإلباس والمراد: من شارف الموت^(١).
 * قال الصنعاني: قال أحمد في مسنده: حَدَّثَنَا صَفْوَانُ قَالَ: كَانَتْ الْمَشِيخَةُ يَقُولُونَ إِذَا قُرِئَتْ يَسُ عِنْدَ الْمَوْتِ خُفِّفَ عَنْهُ بِهَا، وَأَسْنَدَهُ صَاحِبُ الْفِرْدَوْسِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، وَأَبِي ذَرٍّ قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مَيِّتٍ يَمُوتُ فَيُقْرَأُ عِنْدَهُ يَسُ إِلَّا هَوَّنَ اللَّهُ عَلَيْهِ»، وَهَذَانِ يُؤَيِّدَانِ مَا قَالَهُ ابْنُ حِبَّانَ مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْمُحْتَضِرُ، وَهُمَا أَصْرَحُ فِي ذَلِكَ مِمَّا اسْتَدَلَّ بِهِ^(٢).

قال الشيخ شعيب في تحقيق المسند: هذا أثر إسناده حسن، وإبهامُ المشيخة لا يضر، وحسنُ إسناده الحافظ في "الإصابة"، وباقي رجال الإسناد ثقات رجال الصحيح غير عُضَيْفِ فروايته عند أصحاب السنن ما عدا الترمذي. وصالح بن شريح السكوني أحد رجال المشيخة روى عنه جمع، وذكره ابن حبان في "الثقات"^(٣).

* قال البهوتي: لأنه يسهل خروج الروح^(٤).

* قال الشيخ السبكي: قوله (اقرءوا يس على موتاكم) أي من حضره الموت..... وعبر عن المحتضر بالميت لأنه صار في حكم الأموات: والحكمة في قرائتها

(١) كشف الخفاء ومزيل الإلباس: إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني الدمشقي، أبو الفداء (ت ١١٦٢هـ) (١٨٢/١) الناشر: المكتبة العصرية، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

(٢) سبل السلام: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسيني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (ت ١١٨٢هـ) (٤٦٧/١) الناشر: دار الحديث.

(٣) مسند أحمد (١٧٢/٢٨).

(٤) كشف القناع عن متن الإقناع: منصور بن يونس بن إدريس البهوتي (٨٢/٢) راجعه وعلّق عليه: هلال مصيلحي مصطفى هلال - أستاذ الفقه والتوحيد بالأزهر الشريف، الناشر: مكتبة النصر الحديثة بالرياض، لصاحبيها: عبدالله ومحمد الصالح الراشد.



عنده وقتئذ أنه يكون ضعيف القوة وقلبه مقبل على الله بكليته فإذا قرئت عليه قوي قلبه واشتد تصديقه بأصول الدين واستأنس بما فيها من ذكر أحوال القيامة^(١).

وعلى ما سبق فلا وجه للاستدلال به.

٤- أما الحديث الثالث فلم أجده في كتب السنة، إنما ذُكر هكذا في كتب الفقه بلا سند، والذي ذكره أهل الفن ما روي عن أبي أسيد قال: بَيْنَمَا أَنَا جَالِسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ بَقِيَ عَلَيَّ مِنْ بَرِّ آبَائِي شَيْءٌ بَعْدَ مَوْتِهِمَا أَبْرَهُمَا بِهِ؟ قَالَ: " نَعَمْ خِصَالٌ أَرْبَعَةٌ: الصَّلَاةُ عَلَيْهِمَا، وَالِاسْتِغْفَارُ لَهُمَا، وَإِنْفَادُ عَهْدِهِمَا، وَإِكْرَامُ صَدِيقِهِمَا، وَصَلَةُ الرَّحِمِ الَّتِي لَا رَحِمَ لَكَ إِلَّا مِنْ قَبْلِهِمَا، فَهُوَ الَّذِي بَقِيَ عَلَيْكَ مِنْ بَرِّهِمَا بَعْدَ مَوْتِهِمَا"^(٢).

قال المحقق للمسند: إسناده ضعيف لجهالة حال علي بن عبيد، فقد انفرد بالرواية عنه ابنه أسيد بن علي، ولم يؤثر توثيقه عن غير ابن حبان، وقال الذهبي في "الميزان": لا يعرف، وقال ابن حجر في "التقريب": مقبول، وبقية رجاله ثقات^(٣).

قال ابن حجر: قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وتعقبه الذهبي بأنه فيه صالح بن حيان متروك، والحديث واه^(٤).

ومع فرض قبوله فالحديث نص على الدعاء للوالدين والاستغفار لهما بعد الموت ولم يتطرق لقراءة القرآن.

(١) المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود: محمود محمد خطاب السبكي (٢٥٨/٨) عني بتحقيقه وتصحيحه: أمين محمود محمد خطاب (من بعد الجزء ٦) الناشر: مطبعة الاستقامة، القاهرة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥١ - ١٣٥٣ هـ.

(٢) مسند أحمد (١٦٠٥٩)،

(٣) (٤٥٧/٢٥).

(٤) تلخيص الخبير (٢٤٦/٤).



- ٥- أما الحديث الرابع سبق منا قشته.
- ٦- أما الحديث الخامس فيرد عليه بما يلي:
- أ- الحديث لم يذكره أهل الحديث نهائياً.
- ب - من ذكره في الفقه لم يذكر سنده وأسنده إلى غيره بغير سند فدل ذلك على ضعفه كما نُقل في تحفة الأحوذى^(١).
- ت - الحديث يستدل به للمانعين من القراءة على الميت بدلالة منطوق الحديث؛ فإنه جاء قاصراً على الحج والصدقة والدعاء وهذا له أصل ثابت في السنة ولا خلاف فيه.
- ٧- أما الحديث الأخير فيرد عليه بما سبق بيانه في هامشه، وكذلك بقول السخاوي: عزاه للطبراني عن أنس..... أحسبه لا يصح^(٢).

مناقشة أدلة القول الثاني:

- ١- ناقش المجيزون لهبة ثواب القرآن للموتى الآية فقالوا:
- أ- أَنَّهَا سَيِّئَةٌ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿أَمْرٌ لَمْ يُنَبَّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى﴾ [سورة النجم: ٣٦]، ﴿وَإِذْ رَهِمَ الَّذِي وَفَّى﴾ [سورة النجم: ٣٧]، فَيَكُونُ إِخْبَارًا عَمَّا فِي شَرِيْعَتِهِمَا فَلَا يَلْزَمُنَا.
- ب- الثَّانِي أَنَّهَا مَنَسُوخَةٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [سورة الطور: ٢١] أَدْخَلَ الدُّرَيْتَةَ الْجَنَّةَ بِصَلَاحِ الْأَبَاءِ، قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ.

(١) تحفة الأحوذى (٣/٢٧٥).

(٢) الأجوبة المرضية (١/١٧٠).



ت- الْمُرَادُ بِالْإِنْسَانِ هُنَا الْكَافِرُ، أَمَّا الْمُؤْمِنُ لَهُ أَجْرٌ مَا سَعَى وَسَعَى لَهُ.

ث- يُجْعَلُ اللَّامُ بِمَعْنَى عَلَى وَأَنَّهُ جَائِزٌ.

ج- أَنَّهُ سَعَى فِي جَعْلِ ثَوَابِ عَمَلِهِ لِغَيْرِهِ فَيَكُونُ لَهُ مَا سَعَى عَمَلًا.

ح- أَنَّ السَّعَى أَنْوَاعٌ: مِنْهَا بِفِعْلِهِ وَقَوْلِهِ، وَمِنْهَا بِسَبَبِ قَرَابَتِهِ، وَمِنْهَا بِصَدِيقِ سَعَى فِي خُلَّتِهِ، وَمِنْهَا بِمَا يَسْعَى فِيهِ مِنْ أَعْمَالِ الْحَيْرِ وَالصَّلَاحِ وَأُمُورِ الدِّينِ الَّتِي يُجِبُّهُ النَّاسُ بِسَبَبِهَا فَيَدْعُونَ لَهُ وَيَجْعَلُونَ لَهُ ثَوَابَ عَمَلِهِمْ وَكُلُّ ذَلِكَ بِسَبَبِ سَعْيِهِ، فَقَدْ قُلْنَا بِمُوجِبِ الْآيَةِ فَلَا يَكُونُ حُجَّةً عَلَيْنَا^(١).

ويرد على تلك المناقشة للآية بما يلي:

أ- أن الآية على ظاهرها، فيكون المعنى كما قال مقاتل: ليس للإنسان في الآخرة إلا ما عمل في الدنيا.

وقال أبو إسحاق: معناه: ليس له إلا جزاء سعيه، إن عمل خيراً أُجزِيَ خيراً، وإن عمل شراً أُجزِيَ شراً^(٢).

(١) الاختيار لتعليل المختار: عبد الله بن محمود بن مودود الموصلبي البلدحي، مجد الدين أبو الفضل الحنفي (ت ٦٨٣هـ/١٨٠/٤) عليها تعليقات: الشيخ محمود أبو دقيقة (من علماء الحنفية ومدرس بكلية أصول الدين سابقا) الناشر: مطبعة الحلبي - القاهرة (وصورتها دار الكتب العلمية - بيروت، وغيرها) تاريخ النشر: ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م، اللباب في الجمع بين السنة والكتاب: جمال الدين أبو محمد علي بن أبي يحيى زكريا بن مسعود الأنصاري الخزرجي المنبجي (ت ٦٨٦هـ/٣٣٤/١) المحقق: د. محمد فضل عبد العزيز المراد، الناشر: دار القلم - الدار الشامية - سوريا / دمشق - لبنان / بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

(٢) التفسير البسيط: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت ٤٦٨هـ/٦٨/٢١) المحقق: أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، =



ب- يمكن تخصيص الآية بما وردت به السنة في الحج والصيام والصدقة فقط.

قال ابن العربي حديث الخثعمية أصل متفق على صحته في الحج خارج عن القاعدة المستقرة في الشريعة من أن ليس للإنسان إلا ما سعى رفقا من الله في استدراك ما فرط فيه المرء بولده وماله وتعقب بأنه يمكن أن يدخل في عموم السعي وبأن عموم السعي في الآية مخصوص اتفاقاً^(١).

قال الكوراني الحنفي في حديث الصدقة: والحديث دال على أن الصدقة عن الميت واصله إليه، وهذا مخصص لعموم قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [سورة النجم: ٣٩]^(٢).

قال الشوكاني: والحق أنه يخصص عموم الآية بالصدقة من الولد كما في أحاديث الباب، وبالحج من الولد كما في خبر الخثعمية، ومن غير الولد أيضاً^(٣).

=

ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، الناشر: عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ.

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (٧٠/٤) الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩ هـ.

(٢) الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري: أحمد بن إسماعيل بن عثمان بن محمد الكوراني الشافعي ثم الحنفي المتوفى ٨٩٣ هـ (٣٦٤/٥) المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

(٣) نيل الأوطار: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠ هـ) (١١٣/٤) تحقيق: عصام الدين الصباطي، الناشر: دار الحديث، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.



ت- أن دعوى نسخ الآية غير مسلمة لأنها من الأخبار والنسخ لا يجري في الخبر^(١).

قال الشوكاني: النسخ إنما يثبت بعد العلم بتأخر النسخ، لا بمجرد الاحتمال بالإجماع^(٢).

ث- حمل الإنسان بأن المراد منه الكافر تحكم في ظاهر النص، وكل تحكم في النص باطل.

قال الشوكاني: بأن الإنسان يشتمل الكافر والمسلم لغة وشرعا وعرفا، فتخصيصه بالكافر إن كان بالسبب، أو بالسياق على فرض دلالتها، أو أحدهما على ذلك، فهما لا يصلحان له لأن العام لا يقصر على سببه، ولا على ما دل عليه السياق كما تقرر في الأصول، وإن كان الدليل آخر فما هو؟^(٣).

٢- نوقش الحديث بأنه: دل على انقطاع عمله، وليس هذا من عمله، فلا دلالة فيه عليه؛ ثم لو دل عليه لكان مخصوصا بما سلموه، وفي معناه ما منعه، فيتخصص به أيضا بالقياس عليه، وما ذكره من المعنى غير صحيح، فإن تعدي الثواب ليس بفرع لتعدي النفع، ثم هو باطل

بالصوم والدعاء والحج، وليس له أصل يعتبر به، والله أعلم^(٤).

(١) المنهل العذب (٨/٢٦٠).

(٢) الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليميني (ت ١٢٥٠هـ) (٦/٣١٦٤) حققه ورتبه: أبو مصعب «محمد صبحي» بن حسن حلاق، الناشر: مكتبة الجيل الجديد، صنعاء - اليمن.

(٣) الفتح الرباني (٦/٣١٦٤).

(٤) المغني (٣/٥٢٣).



ويرد على ذلك: أن هذه الأشياء لما كان هو سببها؛ من اكتسابه الولد، وبثه العلم عند من حمله فيه، أو إيداعه تأليفاً بقى بعده، وإيقافه هذه الصدقة - بقيت له أجورها ما بقيت ووجدت^(١).

الترجيح:

أن ما ذهب إليه المحيرون لبهة ثواب القرآن للميت لا يجوز؛ لأسباب وهي:

١- جملة ما استدل به المحيرون لا يكفي لعدم الدلالة على الحكم، وكذلك لضعف ما ذكره في الباب، أما ما ذكره قياساً على الصدقة والحج والصوم لا يصح ويؤكد ذلك ما قاله الشوكاني في الفتح: مَنْ قال: أَنَّ لِلإنسان أن يجعلَ ثواب عمله لغيره، صلاةً كان أو صوماً، أو حجاً، أو صدقة، أو قراءة قرآن، أو غير ذلك، من جميع أنواع البرِّ، ويصلُّ ذلك إلى الميت، وينفعه عند أهل السنة، فقد أهمل العمومات، وخصَّصها بغير مخصَّص، فإن قال: إنه خصَّص ذلك بالقياس، ولا يخفى أن القياس في أكثر هذه المخصَّصات لا يصح، كقياس الأجنبي على القريب، وغير الولد على الولد، وغير الدعاء على الدعاء.

٢- أن دلالة المنطوق والمفهوم في الآية والحديث تدل على عدم الجواز.

٣- أن ما تركه رسول الله ﷺ ينبغي تركه؛ لأنه هو الشرع الذي فيه الخير، ولو كان في القراءة خيراً ونفعاً لما سكت النبي عن بيان ذلك.

٤- لا يخالف أحد أن القراءة لم يفعلها النبي ولا أصحابه من بعده ولم يرد فيها نص صحيح ولا أثر عن واحد من الخلفاء الراشدين من بعده يدلل لجواز القراءة، فدل ذلك على وجوب الترك والابتعاد عن ما تركه أصحاب النبي ﷺ.

(١) إكمال المعلم (٥/٣٧٣).



المسألة الثالثة: حكم قراءة يس على المحتضر

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: وهو استحباب ذلك وهو قول الأحناف^(١) والشافعية^(٢) والحنابلة^(٣) واختيار ابن حبيب المالكي^(٤).

واستدلوا لذلك بما يلي:

١- عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اقْرءُوا عَلَيَّ مَوْتَاكُمْ سُورَةَ يَس»^(٥).

و نص جماعة من العلماء على أن المراد بلفظ "موتاكم" يراد به المحتضر؛ تسهيلا لخروج الروح، وقد سبق بيان ذلك.

٢- روى أحمد في مسنده قال: حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ، حَدَّثَنَا صَفْوَانُ، حَدَّثَنِي الْمَشِيخَةُ، أَنَّهُمْ حَضَرُوا عُضَيْفَ بْنَ الْحَارِثِ الثَّمَالِيِّ، حِينَ اشْتَدَّ سَوْقُهُ، فَقَالَ: "هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ يَقْرَأُ يَس؟" قَالَ: فَقَرَأَهَا صَالِحُ بْنُ شَرِيحِ السَّكُونِيِّ، فَلَمَّا بَلَغَ أَرْبَعِينَ مِنْهَا قُبِضَ، قَالَ: وَكَانَ الْمَشِيخَةُ يَقُولُونَ: إِذَا قُرِئَتْ عِنْدَ الْمَيِّتِ خُفِّفَ عَنْهُ بِهَا^(٦).

(١) حاشية ابن عابدين (١٩١/٢).

(٢) المجموع (١١٠/٥).

(٣) شرح منتهى الإرادات (٣٤١/١)، مطالب أولى النهى (٨٣٧/١).

(٤): الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني: أحمد بن غانم (أو غنيم) بن سالم ابن مهنا، شهاب الدين النفراوي الأزهري المالكي (ت ١١٢٦هـ) (٢٨٤/١) الناشر: دار الفكر، تاريخ النشر: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

(٥) سبق ترجمته.

(٦) مسند أحمد (١٧١/٢٨) (١٦٩٦٩).



القول الثاني: وهو مالِكٌ رحمته يكره ذلك بل تكره عنده قراءة يس أو غيرها عند موته أو بعده أو على قبره^(١).

واستدلوا لذلك بما يلي:

- ١ - لأنه ليس من عمل الناس.
- ٢ - لأن المقصود هنا تدبير أحوال الميت ليتعظ بها وهو أمر يشغل عن تدبير القرآن^(٢).

المناقشة والترجيح:

مناقشة أدلة القول الأول:

- ١ - الحديث الأول سبق بيان ضعفه فلا حاجة لمزيد تكرار.
- ٢ - الحديث الثاني قال الشيخ شعيب في تحقيق المسند: هذا أثر إسناده حسن، وإبهام المشيخة لا يضر، وحسن إسناده الحافظ في "الإصابة"^(٣)، وباقي رجال الإسناد ثقات رجال الصحيح غير عُضَيْف فروايته عند أصحاب السنن ما عدا الترمذي. وصالح بن شُرَيْح السكوني أحد رجال المشيخة روى عنه جمع، وذكره ابن حبان في "الثقات"^(٤).

(١) الفواكه الدواني (١/٢٨٤).

(٢) شرح الخرشني (٢/١٣٧).

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) (٥/٢٤٩) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ.

(٤) الثقات: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت ٣٥٤ هـ) (٤/٣٧٦) طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: =



قلت: وصححه موقوفا أبو أحمد محمد عبد الله الأعظمي^(١).

قلت: وحسن إسناده الألباني موقوفا وضعفه مرفوعا^(٢) وقال في أحكام الجنائز لم يصح في قراءة يس عنده أي المحتضر حديث^(٣).

وقد ضعف إسناده هذا الأثر كل ممن يلي:

١- أبو زرعة- كما في "الجرح والتعديل"^(٤) وقال صالح مجهول. ونقل ذلك في ميزان الاعتدال عن أبي زرعة^(٥).

=

الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بجيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ.

(١) الجامع الكامل في الحديث الصحيح الشامل المرتب على أبواب الفقه: أبو أحمد محمد عبد الله الأعظمي المعروف بـ «الضياء» (٩١/٤) الناشر: دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م.

(٢) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: ١٤٢٠ هـ) (١٥٠/٢)

إشراف: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م
(٣) أحكام الجنائز وبدعها: محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: ١٤٢٠ هـ) (ص: ٢٠) طبعة: دار المعارف، الرياض، الطبعة: الثانية ٢٠١٠ م.

(٤) الجرح والتعديل: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧ هـ) (٤٠٥/٤) الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بجيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م.

(٥) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قاتم الزاهدي (ت ٧٤٨ هـ) (٢٩٥/٢) تحقيق: علي محمد البحراوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م.



- ٢- خالد بن ضيف الله الشلاحي فقال: إسناده ضعيف؛ لأن في إسناده جهالة المشيخة الذين حدثوا صفوان وأيضاً صالح بن شريح^(١).
- ٣- محمد بن رزق بن طرهوني قال: موقوف وآخره مرسل^(٢).

الترجيح:

قبل أن أبين اختياري والراجح مما تقدم لا بد أن أقف مع رواية المسند، وبيان ذلك ما يلي:

أولاً: الحكم على الحديث السابق من حيث المتن:

١- ما نقل في المسند بلفظه "حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ، حَدَّثَنَا صَفْوَانُ، حَدَّثَنِي الْمَشِيخَةُ، أَنَّهُمْ حَضَرُوا عُضَيْفَ بْنَ الْحَارِثِ التَّمَالِيَّ، حِينَ اشْتَدَّ سَوْقُهُ، فَقَالَ: " هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ يَقْرَأُ يَسْ؟".

هل ما قاله غضيف رحمه الله عنه يثبت منه استحباب قراءة يس على المحتضر، فإن قلت نعم فما وجه ذلك؟ فإن قلت يفهم منه ذلك، قلت لك: ويفهم منه خلاف ذلك فلعله كان يجب سماعها وقراءتها.

وعليه: فلا دلالة في قوله من حيث المنطوق ولا من حيث المفهوم.

(١) التبيان في تخريج وتبويب أحاديث بلوغ المرام: خالد بن ضيف الله الشلاحي (٣٥/٦) الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.

(٢) موسوعة فضائل سور وآيات القرآن: محمد بن رزق بن طرهوني (٧١/٢) (٢٣) الناشر: الجزء الأول (دار ابن القيم، الدمام) - الجزء الثاني (مكتبة العلم، جدة) الجزء الأول (الأولى، ١٤٠٩ هـ) - الجزء الثاني (الثانية، ١٤١٤ هـ).



٢ - "كَانَ الْمَشِيخَةُ يَقُولُونَ: إِذَا قُرِئَتْ عِنْدَ الْمَيِّتِ " هذا قول التابعين، فهل بعد خلاف العلماء في حكم الاحتجاج بقول الصحابي فهل يبقى شئ ليحتج به من كلام التابعين على الحكم الشرعي، فمن باب أولى تركه.

ثانيا: الحكم عليه من حيث السند:

١ - حدثني المشيخة، وذكر منهم صالح وهو مجهول الحال كما قال أبو زرعة، فإن قلت وثقه ابن حبان، قلت لك ابن حبان يتساهل في التوثيق، وكم في صحيحه من ضعيف، وعليه فيكون السند ضعيف للجهالة.

٢ - "وَكَانَ الْمَشِيخَةُ يَقُولُونَ: إِذَا قُرِئَتْ عِنْدَ الْمَيِّتِ خُفِّفَ عَنْهُ بِهَا" إضافة على جهالة المشيخة، فهم لم يصرحوا بقول قال رسول الله ﷺ فيخرج بذلك عن كونه مرسلا إلى مقطوع وقد علمنا بأن المقطوع لا يحتج به.

وعليه فيكون الحديث ضعيفا ولا وجه للاحتجاج به.

وعلى ما تقدم فيكون قول الإمام مالك رحمه الله هو الراجح في المسألة؛ لضعف ما سبق ولأن الدين ما ثبت عن رسول الله ﷺ بوجه مقبول، كما أن ما ترك النبي ﷺ فعله وهو وأصحابه هو الحق الذي ينبغي أن يتبع.



الفهرس

٣	-----	مقدمة
٤	-----	المسألة الأولى: حكم قراءة القرآن على القبور
٤	-----	نصوص القول الأول:
٦	-----	نصوص القول الثاني:
٨	-----	المناقشة والترجيح:
١٣	-----	المسألة الثانية: حكم هبة ثواب القرآن للميت
١٣	-----	نصوص القول الأول:
١٧	-----	نصوص القول الثاني:
١٨	-----	المناقشة والترجيح:
١٨	-----	مناقشة أدلة القول الأول:
٢٢	-----	مناقشة أدلة القول الثاني:
٢٦	-----	الترجيح:
٢٧	-----	المسألة الثالثة: حكم قراءة يس على المحتضر
٢٨	-----	المناقشة والترجيح:
٢٨	-----	مناقشة أدلة القول الأول:
٣٠	-----	الترجيح:
٣٢	-----	الفهرس

